

## تقرير لجنة البحث الخاصة بمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

### ألف - مقدمة وموجز

١ - هذا هو التقرير المقدم بتوافق الآراء إلى مكتب جمعية الدول الأطراف (المكتب والجمعية، على التوالي) للمحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) من لجنة البحث الخاصة بمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (لجنة البحث). وترد اختصاصات اللجنة (الاختصاصات) التي اعتمدها المكتب في الوثيقة ICC-ASP/9/INF.2 بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (المرفق ١). وتنص هذه الاختصاصات، في جملة أمور، على أنه ينبغي للجنة أن "تقدم بقدر الإمكان قائمة تصفية تحتوي على أسماء ثلاثة من المرشحين المناسبين على الأقل لكي ينظر فيها المكتب" (الاختصاصات، الفقرة ٦).

٢ - ويرد النهج الذي اتبعته لجنة البحث، وأساليب عملها، ومعايير الأهلية التي تقيدت بها، في الأجزاء التالية من التقرير. وتنفيذاً لولايتها، تقدم لجنة البحث بموجب هذا التقرير أسماء الأشخاص الأربعة أدناه للنظر بوصفهم من المرشحين المناسبين في قائمة التصفية لمنصب المدعي العام المقبل للمحكمة:

- \* فاتو ب. بنسودا، نائبة المدعي العام (الادعاء) بالمحكمة الجنائية الدولية حالياً؛
- \* أندرو ت. كايلي، المدعي العام الدولي المشارك في الدوائر الاستثنائية للمحاكم كمبوديا حالياً؛
- \* محمد شاند عثمان، رئيس القضاة في ترازيا حالياً؛
- \* روبرت بيتيه، المستشار بقسم الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بوزارة العدل في كندا حالياً.

٣ - ويرد موجز خبرة وأعمال هؤلاء المرشحين في الفقرة ٣٤ أدناه والمرفقات ٦ إلى ٩ لهذا التقرير. وسيقدم المرشحون المزيد من المعلومات التفصيلية عن سيرتهم الذاتية إلى المكتب حسب الاقتضاء.

٤ - وبتقديم بهذه القائمة، لا تفرق لجنة البحث بين المرشحين من حيث الملاءمة أو تعرب عن تفضيلها لأي مرشح من المرشحين. ووفقاً لاختصاصات اللجنة، ترى لجنة البحث أن وظيفتها هي وظيفة لجنة فنية تابعة للمكتب، لمساعدة المكتب وجمعية الدول الأطراف في ضمان انتخاب المدعي العام بتوافق الآراء (انظر القرار ICC-ASP/1/Res.2). وفي ضوء التقرير المقدم من لجنة البحث، سينظر المكتب وجمعية الدول الأطراف في أفضل السبل لضمان الترشيح الرسمي للمدعي العام المقبل وانتخابه بتوافق الآراء.

٥- ووفقاً لاختصاصات لجنة البحث، سيقدّم هذا التقرير إلى المكتب. وتوصي لجنة البحث بأن ينشر المكتب هذا التقرير على الكافة. وسيؤدي هذا إلى تيسير مناقشة أعمال وتقرير اللجنة بطريقة شفافة كما سيؤدي إلى مناقشة عامة وأوسع نطاقاً مدى ملاءمة المرشحين الواردة أسماؤهم في قائمة التصفية لمنصب المدعي العام. وإضافة إلى هذه التوصية، تعرب لجنة البحث عن أملها في مواصلة النظر في هذه المسائل من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن الخبرة المطلوبة، ودور وملامح المدعي العام المقبل الذي سيكون مناسباً للمرحلة القادمة من أعمال المحكمة.

#### باء- لجنة البحث وولايتها

٦- ينص قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/3/Res.6 بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (القرار ٦)، في جملة أمور، على الإجراءات الواجبة الإتيان بها في ترشيح وانتخاب المدعي العام. وتؤكد المواد ذات الصلة من هذا القرار المواد المتعلقة بترشيح وانتخاب المدعي العام الواردة في القرار ICC-ASP/1/Res.2.

٧- وترد الإجراءات المتعلقة بترشيح المدعي العام وانتخاب المدعي العام، على التوالي، في القسم دال (الفقرات ٢٨-٣٠) وهاء (الفقرات ٣١-٣٥) من القرار ٦. ويرد نص هذه الفقرات بالكامل في المرفق الثاني. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الفقرتين ٢٩ و٣٣ اللتين تنصان، على التوالي، على ما يلي:

الفقرة ٢٩: "يُفضّل أن تحوز الترشيحات لمنصب المدعي العام على دعم دول أطراف متعددة؛"

الفقرة ٣٣: "تُبذل كل الجهود الممكنة لانتخاب المدعي العام بتوافق الآراء".

٨- وبالإشارة إلى هذه الأحكام، لاحظ المكتب أن ترشيح وانتخاب المدعي العام المقبل "ينبغي أن يتم بطريقة منهجية وشفافة على النحو المبين أدناه" (الاختصاصات، الفقرة ٣)، كما ينبغي الشروع في تشكيل لجنة البحث ووضع اختصاصات اللجنة.

٩- وبناء على اختصاصات لجنة البحث، قرر المكتب أن تتكون اللجنة من عضو واحد من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية. وبالتالي، وبعد التشاور مع المجموعات الإقليمية، قام المكتب بتعيين الأعضاء التالية أسماؤهم في لجنة البحث:

مجموعة الدول الأفريقية- صاحب السعادة السفير باسو سانغكو، الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة؛

مجموعة الدول الآسيوية- سمو الأمير زيد رعد زيد الحسين، الممثل الدائم والوزير المفوض للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة؛

مجموعة دول أوروبا الشرقية- صاحب السعادة السفير ميلوس كوتيريك، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا لدى الأمم المتحدة؛

مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - صاحب السعادة السفير جويل هرنانديس،  
المستشار القانوني لوزارة الخارجية بالمكسيك<sup>(١)</sup>؛

مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى - السير دانييل بيتلحم، المستشار القانوني لوزارة  
الخارجية والكمونولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية<sup>(٢)</sup>.

١٠- وعمل أعضاء لجنة البحث بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدولهم. وقدمت أمانة جمعية  
الدول الأطراف الدعم الإداري لهم. واتخذ أعضاء لجنة البحث جميع القرارات، بما في ذلك القرارات  
المتعلقة بأساليب العمل وهذا التقرير، بتوافق الآراء.

١١- وفي الاجتماع الأول، عيّن أعضاء لجنة البحث، بناء على الفقرة ٤ من اختصاصاتها، سمو  
الأمير زيد رعد زيد الحسين منسقا للجنة، والسفير كوتيريك نائباً للمنسق.

١٢- وولاية لجنة البحث، وفقاً للفقرة ٥ من اختصاصاتها، هي "تيسير ترشيح وانتخاب المدعي  
العام المقبل بتوافق الآراء". ووفقاً للأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي، وبوجه خاص المادة  
٤٢، وإجراءات ترشيح وانتخاب المدعي العام الواردة في قرارات جمعية الدول الأطراف المشار إليها  
أعلاه، بذلت لجنة البحث في عملها جميع الجهود الممكنة لترشيح وانتخاب المدعي العام المقبل في  
جمعية الدول الأطراف بتوافق الآراء.

### جيم - أساليب العمل

١٣- تناولت اختصاصات لجنة البحث أربع مسائل فيما يتعلق بأساليب العمل:

- الأسلوب الذي ينبغي أن تتبعه لجنة البحث في استلام مذكرات الإعراب عن الاهتمام  
وتحديد الأشخاص الذين يستوفون المعايير المطلوبة، لاسيما تلك المنصوص عليها في المادة  
٤٢ من نظام روما الأساسي (الاختصاصات، الفقرة ٦).
- ضرورة أن تحيط لجنة البحث المكتب علماً بأنشطتها وبأي مشاورات أخرى وتقديم تقارير  
مرحلية عن أعمالها (الاختصاصات، الفقرة ٧)؛
- متطلبات السرية فيما يتعلق بالكشف عن المعلومات المقدمة إلى لجنة البحث لإجراء لمزيد من  
البحث بشأن الأفراد المقدمة أسماءهم للجمهور. بيد أن من الجدير بالذكر أن الاختصاصات  
تنص أيضاً على أن "متطلبات السرية هذه لا تنطبق على الأفراد الواردة أسماءهم في قائمة  
التصفية المعروضة على المكتب" (الاختصاصات، الفقرة ٨)؛

<sup>(١)</sup> تم بعد ذلك تعيين السفير هرنانديس سفيراً للمكسيك لدى منظمة الدول الأمريكية.

<sup>(٢)</sup> انتهت فترة ولاية السير دانييل بصفته مستشاراً قانونياً لوزارة الخارجية والكمونولث في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. ونظراً لحدوث  
ذلك عند تعيينه عضواً بلجنة البحث، واصل السير دانييل عضويته في اللجنة بصفته الشخصية.

- أن انتخاب المدعي العام المقبل ينبغي " أن يتم من الناحية المثالية في الدورة العاشرة [للجمعية]" (الاختصاصات، الفقرة ٩).

١٤- وتقيدت لجنة البحث في جميع أعمالها بهذه المتطلبات، على النحو المبين بالتفصيل في القسم هاء أدناه.

١٥- وعلاوة على المتطلبات الواردة في اختصاصات لجنة البحث، نظرت اللجنة بدقة في أحكام المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تؤكد وتتطلب، في جملة أمور، أن يعمل مكتب المدعي العام بصفة مستقلة (مكتب المدعي العام، الفقرة ١)، وأن يتمتع المدعي العام بالسلطة الكاملة في تنظيم وإدارة المكتب (الفقرة ٢)، وتنص على أنه لا يجوز أن يزاول المدعي العام أي عمل آخر ذا طابع مهني (الفقرة ٥). وتنص الفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، التي تتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بالصفات التي ينبغي أن يتمتع بها المدعي العام، على ما يلي:

" يكون المدعي العام ونوابه ذوي أخلاق رفيعة وكفاءة عالية. ويجب أن تتوفر لديهم خبرة عملية واسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. ويكونون ذوي معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة".

١٦- ويرد التزام لجنة البحث بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٢ في الأقسام أدناه.

#### دال- معايير الأهلية

١٧- على النحو المبين. بمزيد من التفصيل في القسم هاء أدناه، تميزت لجنة البحث بمشاركة واسعة من الأطراف المعنية في أعمالها، بما في ذلك الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات الدولية وغير الحكومية، والرابطات والمنظمات غير الحكومية المهنية، والأفراد. وتعرب اللجنة عن امتنانها لجميع الأشخاص المعنيين عن الوقت الجهود المكرسة لمساعدة لجنة البحث في أعمالها.

١٨- وفيما يتعلق بتفسير الفقرة ٣ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، أحاطت لجنة البحث علماً بالتحديد بمذكريتين مقدمتين لها في بداية عملها في آذار/مارس ٢٠١١<sup>(٣)</sup>. وقدمت المذكرة الأولى مجموعة من المنظمات غير الحكومية من بينها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والفريق الدولي المعني بالأزمات، ومعهد الدراسات الأمنية، ومبادرة المجتمع المفتوح، بمشاركة نشطة من ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية (المرفق ٣). وقدم المذكرة الثانية المجلس العام للرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة بعد مشاورات مستفيضة مع الأعضاء الحاليين والسابقين للجنة التنفيذية للرابطة وبتأييد من الأمين العام للرابطة ورئيس الرابطة (المرفق ٤). وأررفت بمذكرة الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة للنظر وثيقة

<sup>(٣)</sup> تلقت لجنة البحث أيضاً، علاوة على هاتين المذكريتين، عدة رسائل بشأن عملها. وأشار إلى هاتين المذكريتين بالتحديد لأهمهما تتعلقان بتفسير الفقرة ٣ من المادة ٤٢.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/CN.15/2008/L.10/Rev.2 المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ المتضمنة قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن "تدعيم سيادة القانون من خلال تعزيز نزاهة أجهزة النيابة العامة وقدرتها" الذي يتضمن بدوره معايير المسؤولية المهنية لأعضاء النيابة العامة وبيان واجباتهم وحقوقهم الأساسية (المرفق ٥). ونظرت لجنة البحث بعناية في هاتين المذكريتين والوثائق وكذلك في أية مواد متاحة أخرى ذات صلة بدور ومنصب المدعي العام.

١٩- وكانت ضوابط المعايير المتعلقة بالصفات المهنية والشخصية المطلوبة للمدعي العام هي الضوابط المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، لا سيما المعايير المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤٢ التي تتطلب (أ) أخلاق رفيعة، و(ب) كفاءة عالية وخبرة عملية واسعة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية، و(ج) معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة. ونظرت لجنة البحث بدقة في كل معيار من هذه المعايير، وكذلك في المعايير المتعلقة بمجالات أخرى منصوص عليها في المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، لا سيما في سجل الأعمال السابقة للمرشح التي تدل على استقلاله، وخبرته في التنظيم والإدارة، والتزامه بالاضطلاع بأعمال المدعي العام على أساس التفرغ. وفي سياق عملها، نظرت لجنة البحث، لأغراض وضع القوائم الأولية للمرشحين الذين ستجري مقابلات معهم وبعد ذلك عند إجراء هذه المقابلات، في الأدلة المقدمة لكل عنصر من هذه العناصر، وتحققت من صحة كل منها. وترى لجنة البحث أن كل مرشح من المرشحين الواردة أسماؤهم في قائمة التصفية يستوفي معايير الأهلية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

٢٠- وفي معرض الإشارة إلى هذه المتطلبات القانونية، من الجدير بالذكر أن الفقرة ٣ من المادة ٤٢ تتطلب خبرة علمية واسعة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. وترى لجنة البحث أن ولايتها تحول لها النظر في المرشحين الذين لديهم خبرة في مجال الإدعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية، أو في الواقع خبرة في المجالين معاً.

٢١- وفيما يتعلق بالمتطلبات القانونية، تلاحظ لجنة البحث أنها لا تشترط أن يكون المرشح من رعايا إحدى الدول الأطراف، أو من مجموعة إقليمية معينة، أو أي شروط أخرى مثل الخبرة العملية السابقة في مجال القانون الجنائي الدولي.

## هاء- أعمال لجنة البحث

٢٢- عقدت لجنة البحث بعد تشكيلها أربعة اجتماعات في نيويورك للنظر في الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحديد المرشحين الذين ستنظر في أمرهم أو لالتماس ومراجعة مذكرات الإعراب عن الاهتمام الواردة من مصادر مختلفة. وبعد هذه الاجتماعات الأولية، عقدت لجنة البحث في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ اجتماعاً في نيويورك لإجراء مقابلات مع المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لتسجيلهم في قائمة التصفية التي ستحال إلى المكتب. وبالإضافة إلى هذه الاجتماعات، اضطلعت لجنة البحث أيضاً بأعمالها عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني. ولأغراض الاجتماعات الإدارية، انضم إلى اللجنة خمسة من المناوين، لمساعدة كل عضو من أعضاء لجنة

البحث، وصاحب السعادة السفير كريستيان ويناويسير، رئيس جمعية الدول الأطراف (والممثل الدائم لإمارة ليختنشتاين لدى الأمم المتحدة)، وأحد الموظفين من أمانة جمعية الدول الأطراف. وتعرب لجنة البحث عن امتنانها لجميع الأشخاص المعنيين لمساعدتها في هذا الشأن.

٢٣- وشارك أعضاء لجنة البحث فقط، ومعهم أحد الموظفين من أمانة جمعية الدول الأطراف لأغراض الدعم الإداري، في المقابلات وفي المناقشات التي جرت بعدها بشأن المرشحين. وفيما يتعلق بالمقابلات، عندما كان المرشح من رعايا نفس الدولة التي ينتمي إليها أحد أعضاء لجنة البحث، انسحب عضو اللجنة من المقابلة ومن المناقشة المتعلقة بتقييم هذا المرشح.

٢٤- وقدمت لجنة البحث إلى المكتب بانتظام، وفقاً للفقرة ٧ من اختصاصاتها، بيانات موجزة عن أنشطتها. وأصدرت لجنة البحث أيضاً عدداً من البيانات الصحفية لإحاطة أعضاء جمعية الدول الأطراف بوجه عام والأطراف المعنية الأخرى علماً بعملها. وقدمت لجنة البحث بيانات موجزة أيضاً للفريقين العاملين التابعين للمحكمة في نيويورك ولاهاي. وبالإضافة إلى هذه البيانات الموجزة، قدم كل عضو من أعضاء اللجنة بيانات موجزة لمجموعته الإقليمية، وممثلي البعثات المعنية، وممثلي القطاعات المهمة من المجتمع المدني، بما في ذلك الرابطة المهنية والرابطة غير الحكومية والأشخاص الآخرين الذين أعربوا عن اهتمامهم بأعمال اللجنة.

#### واو- إبداء الاهتمام، والتوصيات للنظر فيها، وإعداد قائمة التصفية

٢٥- تنص الفقرة ٦ من اختصاصاتها على أن لجنة البحث "سوف تتلقى إبداء الاهتمام بصورة غير رسمية من الأفراد والدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والجمعيات المهنية وغيرها من المصادر". وكُلِّفت لجنة البحث أيضاً "بالمبادرة بتحديد الأفراد الذين قد تتحقق فيهم المعايير المنطبقة والاتصال بهم بشكل غير رسمي... والذين قد يبدوون اهتمامهم في وقت لاحق للنظر فيه".

٢٦- وتمشيا مع هذه المتطلبات، دعت لجنة البحث، من خلال التوعية العامة التي تقوم بها، إلى إبداء الاهتمام شرعت بنشاط في عملية بحث خاصة بها لتحديد الأشخاص المؤهلين تأهيلاً مناسباً. ومن بين هذه الالتزامات، سافر الأمير زيد إلى سيول، كوريا الجنوبية في نهاية شهر حزيران/يونيو بناء على دعوة من الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة للمشاركة في المؤتمر السنوي ومؤتمر القمة العالمي لشرح ولاية اللجنة والدعوة لإبداء الاهتمام. واجتمع أعضاء لجنة البحث الآخرون مع ممثلي الدول والمجتمع المدني والأفراد الذين لديهم اهتمام في عمل المحكمة الجنائية الدولية لنفس الغرض. وتعرب لجنة البحث عن امتنانها لجميع الجهات المعنية لمساعدتها في هذه المسألة.

٢٧- من خلال هذه العملية، تلقت لجنة البحث رسائل تعبير عن الاهتمام أو توصيات للنظر فيها فيما يتعلق ب ٥٢ فرداً أو تعرفت عليهم بشكل آخر. ومن ضمن هؤلاء الأشخاص، كانت الغالبية الساحقة تفي بمعايير الأهلية الواردة في نظام روما الأساسي وشملت عدداً كبيراً من أعلى قدر من التجربة والخبرة. وكانت جميع المناطق الجغرافية والتقاليد القانونية واللغوية ممثلة في هذه المجموعة، وإن جاء أوسع تمثيل للمرشحين من المجموعات الأفريقية وأوروبا الغربية ومجموعات أخرى. على الرغم من

أن التنوع من حيث نوع الجنس لم يكن بالأهمية التي تتمناها لجنة البحث، فقد كان هناك من ضمن الأفراد البالغ عددهم ٥٢ عدد من المرشحات ذوي المؤهلات العالية. وشملت قائمة المرشحين أيضا عددا من الأفراد ذوي المؤهلات العالية الذين يحملون جنسية دولة من غير الدول الأطراف.

٢٨- وتضمنت قائمة المرشحين أيضا مجموعة واسعة من الخبرات، بما في ذلك العديد من ذوي الخبرة الواسعة في القانون الجنائي الدولي، وبالمحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الدولية المخصصة والمحاكم الجنائية الدولية المختلطة. وجاء آخرون من ذوي الخبرة من دوائر النيابة العامة الوطنية، من مسؤولين في دوائر الادعاء العام، أو قضاة التحقيق أو قضاة، أو يقومون بأدوار أخرى في مجال الادعاء العام. وجاء آخرون بخبرة قضائية واسعة. وفي كثير من الحالات، كانت تشمل خبرة المرشحين جميع الأدوار الثلاثة.

٢٩- وبقائمة مرشحين من هذه النوعية، كانت مهمة وضع قائمة المقابلة صعبة، لأنها لم تتضمن العديد من الذين كان يمكن في أحوال أخرى أن يستحق المزيد من الدراسة. وعند وضع قائمة المقابلة، فقد نظرت اللجنة بدقة في جميع المعلومات المتوفرة لديها حول المرشحين في تلك المرحلة. بما في ذلك بيان المؤهلات، والمقالات الأكاديمية وغيرها من التعليقات على أعمالهم، والصحافة وغير ذلك من التقارير، مثل المراجع المتاحة آنذاك، ومواد أخرى. وأجرت لجنة البحث، عند الاقتضاء، استعراضا شاملا للمعلومات المتاحة للعموم حول المرشحين. وأعربت لجنة البحث عن سرورها وعن ارتياحها للاستجابة لعملها وعن نوعية الأسماء التي قُدمت لها.

٣٠- من بين أولئك الذين ربما قد تستحق أسماؤهم إدراجها على قائمة المقابلة، كان هناك عدد من المرشحين المؤهلين تأهيلا عاليا الذين أشاروا، بعد استفسار لجنة البحث، إلى أنهم لا يرغبون في مواصلة النظر في أسمائهم، سواء لأسباب شخصية أو مهنية.

٣١- من ضمن الأسماء ٥٢ الواردة على لائحة المرشحين، أجرت لجنة البحث مقابلات مع ٨ مرشحين. ولأغراض عملية المقابلة، طلبت لجنة البحث من كل مرشح، بيان شخصي وبيان مؤهلات مفصل، وقائمة المحكمين، وغير ذلك من الوثائق الأخرى ذات الصلة التي يعتبرها المرشح ملائمة، وتلقت اللجنة تلك الوثائق. وطلبت المراجع في كل حالة وتم الحصول عليها. وأجرت لجنة البحث أيضا بحثاً باستخدام المصادر المفتوحة فيما يتعلق بكل مرشح، فجمعت في نهاية المطاف ما يزيد على ١٠٠٠ صفحة من الوثائق بشأن المرشحين المؤهلين للمقابلة. وأجريت كل مقابلة من قبل أعضاء لجنة البحث في شكل موحد يهدف إلى تقييم مدى ملاءمة المرشحين لمنصب المدعي العام استناداً إلى معايير الأهلية في نظام روما الأساسي. ومن بين المسائل التي بحثت مع كل مرشح مسألة معرفته لعمل المحكمة الجنائية الدولية، والخبرة الإدارية، وتحقيق التوازن المناسب بين إدارة مكتب المدعي العام والتدريب العملي على أعمال النيابة العامة والمشاركة العامة؛ وتصورات مواطن القوة ومواطن الضعف في مكتب المدعي العام؛ وتقدير التفاعل بين مكتب المدعي العام، والأجهزة الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية، وجمعية الدول الأطراف، وإتقان اللغة، والخبرة السابقة في مجال النيابة العامة و/أو الخبرة القضائية في التعامل مع القضايا الجنائية.

٣٢- يجدر التأكيد على أن لجنة البحث تعرب عن امتنانها لكل من المرشحين الذين قابلتهم، ولجميع المرشحين الآخرين الذين قُدمت أسماءهم إليها للنظر فيها. ومن بين أولئك الذين لم تدرج أسماءهم في قائمة التصفية لينظر فيها المكتب، هناك العديد من ذوي القدرات المهنية والصفات الشخصية البارزة الذين قد يجدر النظر في أسمائهم لمناصب أخرى في مجال القانون الجنائي الدولي. وبهدف ضمان أن لا تضع هذه الخبرة عن الأنظار، سوف تقوم لجنة البحث، وفقا للترتيبات السرية المناسبة، باستكشاف ما إذا كان من المناسب إحالة أسماء عدد من المرشحين غير المدرجة أسمائهم في قائمة التصفية إلى المستشار القانوني للأمم المتحدة، وربما إلى غيره، للنظر فيها حسب الإمكان في الوقت المناسب وعندما تنشأ مناصب أخرى في مجال القانون الجنائي الدولي.

#### زاي- التوصيات المتعلقة بقائمة التصفية

٣٣- لا تتمثل ولاية لجنة البحث في اختيار المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية. وإنما في تسهيل ترشيح توافقي وانتخاب المدعي العام المقبل من قبل جمعية الدول الأطراف. ولهذا الغاية، يتعين على لجنة البحث إعداد " قائمة قصيرة بأسماء ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين أكفاء، إذا أمكن ذلك، لكي ينظر فيها المكتب". ولذا، ترد أدناه قائمة بأربعة مرشحين. وإذا تقدم لجنة البحث هذه القائمة القصيرة، فهي واثقة من أن كل من المرشحين المحددين أدناه لا يستوفي المعايير الأهلية الرسمية الواردة في نظام روما الأساسي فحسب، وإنما لديه أيضا التجربة المهنية والخبرة والصفات الشخصية اللازمة، لأداء دور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في أعلى مستوى.

٣٤- ترد أدناه القائمة النهائية للمرشحين المقترحين على المكتب وعلى جمعية دول الأطراف لمواصلة النظر فيها:

## فاتو ب. بنسودا (غامبيا)

تشغل فاتو بنسودا حاليا منصب نائب المدعي العام (الادعاء) للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك منذ ١ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٤. ومن بين المناصب التي شغلتها قبل تولي منصبها الحالي، منصب المستشار القانوني الأقدم في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومنصب المستشار القانوني والمحامي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومنصب المحامي العام ووزير العدل في جمهورية غامبيا، ومنصب الوكيل العام والأمين القانوني في جمهورية غامبيا، ونائبة المسؤول عن النيابة العامة في جمهورية غامبيا.

## أندروت. كيلبي (المملكة المتحدة)

أندروت كيلبي هو حاليا المدعي العام الدولي المشارك للدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية (الدوائر الاستثنائية). من بين الوظائف التي شغلها قبل توليه منصبه الحالي، محام أقدم في الادعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية؛ محامي الدفاع في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الخاصة لسيراليون، وأمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ ووكيل النيابة الرئيسي في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ ووكيل النيابة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وموظف مندوب، والقائد العام للفيلق، في الخدمات القانونية العسكرية، الجيش البريطاني.

## محمد شندي عثمان (تزانيا)

يتولّى محمد عثمان حاليا منصب رئيس القضاء في تزانيا. ومن بين الوظائف التي شغلها قبل توليه منصبه الحالي رئيس محكمة الاستئناف، بتزانيا، ومنصب المستشار الرئيسي في إصلاح القطاع القانوني وقطاع العدل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بكمبوديا، ومنصب المدعي العام في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛ ورئيس النيابة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وخبير مستقل معني بحالة حقوق الإنسان في السودان؛ ومفوض اللجنة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق في لبنان، عضو اللجنة الاستشارية في أرشيف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

## روبر بيتي (كندا)

يتولى روبر بيتي حاليا منصب المستشار في قسمي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في وزارة العدل بكندا. من بين الوظائف التي شغلها قبل توليه منصبه الحالي منصب المدعي العام الدولي المشارك للدوائر الاستثنائية؛ ومحامي الادعاء المسؤول في المحكمة الخاصة لسيراليون؛ ومنصب المدعي العام في وحدة الجرائم الخطيرة، في الإدارة الانتقالية؛ ووكيل النيابة العامة، ودائرة المقاضاة الاتحادية، وزارة العدل الكندية، والمستشار القانوني الإقليمي في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو؛ وموظف قانوني في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ ومنصب المدعي العام، والعائدات المتكاملة لفرقة العمل المعنية بالجرائم، وزارة العدل، كندا.

## حاء- ملاحظات ختامية

٣٥- في الثناء على القائمة المختصرة السابقة للنظر فيها من قبل المكتب، وجمعية الدول الأطراف، والمجتمع الأوسع من المهتمين بأعمال المحكمة الجنائية الدولية، ولا تفرّق لجنة البحث بين المرشحين المختارين من حيث صلاحيتهم أو تقدم أي توصية تفضيلية بشأن أي مرشح. فجميع المرشحين مستحقين. وستكون مسألة النظر في أفضل السبل للمضي قدماً في ضمان ترشيح وانتخاب الرسميين بتوافق الآراء لمنصب المدعي العام المقبل مسألة صعبة حقيقة بالنسبة للمكتب كما لجمعية الدول الأطراف. وتأمل لجنة البحث في مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار توافق في الآراء الناشئ حول الخبرة اللازمة، وخبرة وشخصية المدعي العام المقبل المناسب للمرحلة القادمة من عمل المحكمة الجنائية الدولية.

سمو الأمير زيد رعد زيد الحسين

السير دانييل بيتلحم

سعادة السفير جويل هرنانديس

سعادة السفير ميلوس كوتيريك

سعادة السفير باسو سانغكو

٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١